بقلم: أبو أنمار

الثورة الزراعية في الجزائر تدخل مرحلتها الثالثة

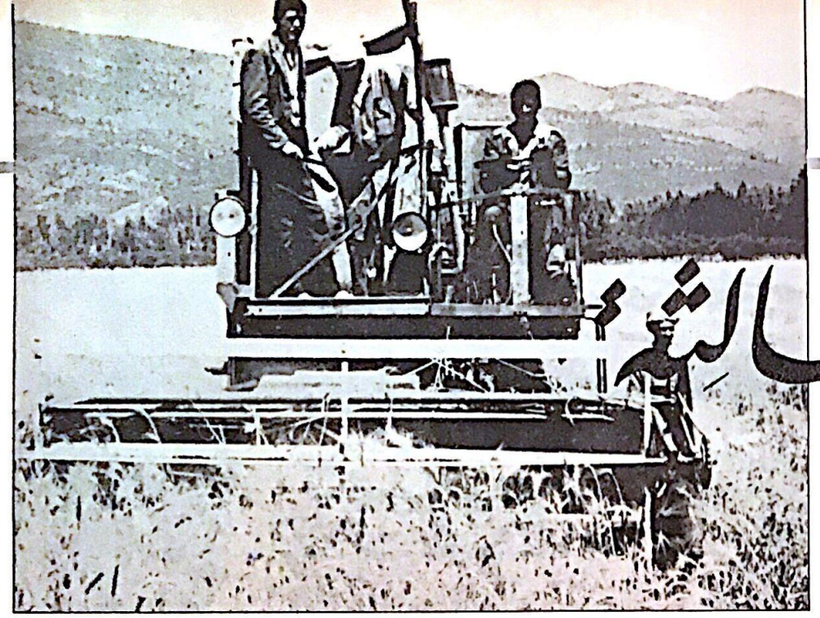

ان المشكلة الزراعية هي مشكلة تحرير الفلاحين من الاستغلال الاقطاعي وكل آثاره السياسية كما يقول لينين ، وهي جوهر اي ثورة ديمقراطية برجوازية ، لان في ثورات التحرر الوطني الديمقراطي تتشابك قضايا مناهضة الامبريالية والاستعمار مع قضايا مناهضة الاقطاع ، تشابكا وثيقا وتحل في وقت واحد ولهذا ففي اي تغيير برجوازي ديمقراطي تكون المسالة الزراعية من مهامه الاولى ، وفي مقدمة حل المشكلة الزراعية اتاحة الفرصة للفلاحين باستغلال الارض والانتفاع بها بحرية .

وعليه فتحرير الفلاحين الاقتصادي لا يتم الا بالثورة الوطنية الديمقراطية ، ولكن هذا التحرر لا يستكمل الا بالثورة الاشتراكية ، لانها تقضي على كل انواع الاستغلال ومنها الفقر والخراب الذي يعاني منه المجتمع الريفي ، من هنا تصبح مهمة انجاز مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي متشابكة مع مهمة انجاز ثوري مهمة يرتبط بها تحرر الفلاحين وبعكسه فان الثورة الديمقراطية البرجوازية لا تعطي للفلاحين الا تحررا جزئيا ، لان المجتمع يبقى محكوما بعلاقات زراعية فيها الكثير من رواسب النظام الاقطاعي بالاضافة الى العلاقات الراسمالية التي توجدها الثورة الديمقراطية البرجوازية في الريف ، وهكذا البت لينين بالادلة المقنعة ان مستقبل الفلاحين مرتبط ارتباطا لا ينفصم بالكفاح الثوري للطبقة العاملة ، لان الكفاح من اجل الارض وضد الاقطاع يرفع من ثورية الفلاحين ويدفعهم بشكل اكثر نشاطا للثورة الديمقراطية وهذا هو الاساس الذي يقوم عليه تحالفهم مع البروليتاريا .

والثورة الجزائرية باعتبارها ثورة وطنية ديمقراطية معادية للامبريالية والاقطاع ، اكتسبت عبر سنوات الكفاح الثوري خاصية الثورة الزراعية وبالتالي خاصية الثورة في البلدان المتخلفة ، لان الفلاحين عندما نهضوا بالكفاح الثوري مع القوى الديمقراطية في المدن ، من اجل تحرير البلاد والاطاحة بالقوى الاقطاعية نتج عن ذلك التحام الفلاحين مع الثورة الوطنية الديمقراطية التحاما متينا ، فاحدثوا نفيرا هاما بطبيعة الكفاح التحرري، حيث اكتسبت سمات ديمقراطية من خلال معاداتها للاقطاع ، بالرغم من بقاء الطابع البرجوازي للثورة في نضالها التحرري ، وفي هذا المجال يقول لينين « ان حركة التحرر الوطني بورجوازية بمحتواها الاقتصادي والاجتماعي ولكنها غير برجوازية بقواها المحركة . فليست البرجوازية التي يمكنها ان تكون محركة لها وانما البروليتاريا والفلاحون » .

ان ملاحظات لينين تبقى واردة وصحيحة عندما نناقش قدرة ثورات التحرر الوطني الديمقراطي على حل المشاكل الزراعية حلا جذريا ، لان جزما من قوى هذه الثورات الطبقية المتحالفة وفق برنامج التحرر الوطني تبقى اسيرة افكارها الطبقية المعادية للديمقراطية والتطور الجذري ، فمثلا بعض اقسام الفلاحين قد يتحولون الى ملاحين اغنياء يستخدمون ايدي عاملة اجيرة في مزارعهم ، كما يحاول بعض الصناع الصغار واصحاب المتاجر ان يصبحوا مالكين وبالتالي مستغلين ، وبما ان هاتين الفئتين تشكلان اكبر القوى المتحالفة في مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي البرجوازي، لهذا سيحل الخراب بالغلبة الفلاحين الفقراء وصغار الصناع فينضموا الى دعماء البروليتاريا في المدينة والريف ، وهذا هو الطابع الغالب في سيرة ثورات التحرر الوطني البرجوازية ، حيث تبقى المسالة الزراعية بعيدة عن الحل الجذري لان قيادة حركة التحرر الوطني بايدي البرجوازية الصغيرة ، وهذه القيادة لكي تديم سيطرتها السياسية والاقتصادية والطبقية تتخذ جملة اجراءات معادية للاقطاع وللعلاقات الانتاجية السائدة في الريف ولكنها لا تهدف الى تغيير جذري للعلاقات الزراعية باتجاه اشتراكي ، وهذا طبيعي نتيجة تذبذب تفكيرها وخشيتها على مصالحها من صعود البروليتاريا ، بل تحافظ على الكثير من شواهد العلاقات الشبه اقطاعية في الريف وتقيم الى جانبها علاقات راسمالية اساسها الملكية الفردية ، لهذا مهما اتخذت من اجراءات ثورية ضد الاقطاع فانها تبقى اجراءات طبقة البرجوازية الصغيرة التي تهدف الى كسب الفلاحين الى جانبها في ثورتها السياسية فقط دون الاتجاه الى تغيير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية باتجاه جديد ، من هنا تتضح ان جذرية الاصلاح الزراعي والتغيير الديمقراطي في الريف لا يمكن ان تنجز الا بقيادة البروليتاريا .

فالطبيعة الطبقية للسلطة التي تصدر الاجراءات هي التي تحدد مدى جذرية الاجراءات من عدمها ولهذا لم يصدر اي قانون للاصلاح الزراعي من انظمة البرجوازية الصغيرة ذو اتجاه جذري يستهدف احداث الملكية الاجتماعية في الريف وبذلك العلاقات الاقطاعية في المجتمع الريفي ، بل جميعها يستبدل العلاقات الاقطاعية في الريف بعلاقات راسمالية ، كما تكرس هذه القوانين الطبيعة الاقطاعية للعلاقات العائلية ، وذلك من خلال تكريس السلطة الاقتصادية للرجل ، عندما تقوم بتوزيع الاراضي على اساس العائلة وليس على اساس الافراد ، وهذا يعني منع اي تطور في العلاقات الاجتماعية باتجاه مساواة المراة مع الرجل .

وقبل تحديد طبيعة الثورة الزراعية في الجزائر واهميتها ، وحجم الانجازات التي حققتها لمصلحة الفلاحين والانتاج الوطني لا بد من اعطاء لمحة تاريخية عن قصة الارض في الجزائر حتى تكتمل الصورة للمواطن العربي وحتى يتمكن من المقارنة بين واقع الملكية في الريف قبل الاستقلال والتطورات التي احدثتها الثورة .

قصة الارض

لقد عرفت الجزائر قبل سنة ١٨٣٠ اي عام الاحتلال الفرنسي ، نظاما عقاريا يجمع بين الملكية الخاصة والملكية الاجتماعية للارض ولوسائل الانتاج ، وهذه انواع الملكيات العقارية التي كانت سائدة قبل الاحتلال :

١ – اراضي البايلك (العامة) وهي تجمع بين الاراضي الخاصة بالدولة والتي تستثمرها الحكومة او تكريها بمقابل ، وبين الاراضي الموات ، الغابات ، البراري والمراعي والعزل اي اطلاق الباي .

ب – اراضي المخزن ، وهي الاراضي التي تقسم الاراضي المحجوزة للامن واستخلاص الايدادات .

ج – اراضي الحبس (الاوقاف) العامة والخاصة وهي من الاراضي التي لا تباع بؤول حق التمتع بخيراتها الى مؤسسة دينية او مؤسسة ذات نفع عام .

د – اراضي الصحراء : وهي الارض الخبة و (الجلفة) التي تسقى بمياه الفيضانات بشكل غير منتظم وهي ملكية اجتماعية للقبائل .

ه – الاراضي الملك وهي التي بيد حائزها حسب الشريعة الاسلامية .

و – اراضي العرش والسبخه وهي التي يجمع اعضاء القبائل على استثمارها واستغلالها بالشركة .

ولكن بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر استهدفت السياسة الاستعمارية طيلة مدة الاحتلال تجريد الفلاحين الجزائريين من اراضيهم وتحويلها للمعمرين الاوروبيين ، كما استهدفت هذه السياسة تقويض نظام الملكية الاجتماعية للارض ووسائل الانتاج الزراعي بشكل خاص وهكذا ما ان ابتدا شهر سبتمبر من عام ١٨٣٠ حتى بدات عمليات نزع الارض تدريجيا من الفلاحين ودفعهم الى الصحارى، حيث استولت القوات الاستعمارية على اراضي (البايلك) واراضي المخزن والتركية المحجوزة واراضي الاوقاف المحبسة على مكة والمدينة ، واصبح زعيمها قوات الاحتلال الفرنسي ، وفي شهر مارس من نفس العام اعلنت حكومة الاحتلال سيطرتها على جميع الاراضي التي ليس لها سندا رسما (وثيقة شراء) سواء كانت هذه الارض مستغرة ام لا ، وبهذه الاجراءات اخذت تنتقل ملكية الفلاحين الزراعين والملكيات الاجتماعية الى ايدي حكومة الاحتلال والمعمرين الاوروبيين بشكل اصبح وضع الارض الخصبة والاكثر جودة بايدي المستعمرين والمعمرين .

وبعد سنة من الاجراءات الاولى التي قامت بها قوات الاحتلال من نزع ملكيات الفلاحين اضطرت للتراجع امام ردة الفعل العنيفة التي قام بها الفلاحون الجزائريون ، فاعادت بعض الملكيات الفردية ولكن ليس جميعها ، وفي هذه الفترة اتجهت الى اصدار قوانين تثبت الاجراءات الشرية واللصوصية وتضمن ملكية المعمرين للارض الجزائرية التي اخذت تتمزز دوما على حساب الفلاحين الجزائريين ، كما استمرت محاولات الاستعماريين في تغيير النظام العقاري الا ان محاولاتهم فشلت نتيجة تصدي الفلاحين بقوة لهذه الاجراءات بانتفاضات كفاحية تصاعدت حتى وصلت الى الانتفاضة التحريرية ، التي ربطت نضالهم من اجل تحرير الوطن بالنضال من اجل المحافظة على الارض ، كما اعطى هذا الالتحام للثورة الجزائرية الطابع الديمقراطي ، مما اكسبها خاصية جديدة جعلت معظم اجراءاتها في سنوات الكفاح المسلح هي تغيير للملكية في المناطق المحررة ، حيث وزعت الاراضي على الفلاحين ورمت الانتاج وطوره .

لقد ادى النهب الاستعماري للممتلكات واراضي الفلاحين الجزائريين الى دفع الفلاحين نحو حرب التحرير منذ انطلاقة الثورة في الفاتح من نوفمبر ١٩٥٤م ، لقد كان للاضطهاد دورا في التحريض الفلاحي والارتقاء بوعيه للنضال ضد المستعمرين ، مما جعلهم قوة اساسية للكفاح المسلح الذي استمر سبع سنوات ونصف في سبيل تحرير الجزائر .

ورغم انتصار الشعب الجزائري في انتزاع استقلاله وفق اتفاقية ايفيان عام ١٩٦١ الا ان هذه الاتفاقية ربطت تطور الجزائر الاقتصادي والسياسي بعجلة الاستعمار الجديد ولكن ثورة المليون ونصف شهيد التي اطلقت القوى الحية للامة رفضت طريق الاستعمار الجديد ، مما جعل جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، وجيش التحرير الوطني ينسجمان مع تطلعات الشعب بضرورة اقتلاع ركائز الاستعمار وشواهده التي ليتها فوق ارض الجزائر ، ومنها اعادة الارض التي تركها المعمرون الى الشعب وفقا لمقررات مؤتمر طرابلس الذي التزم بالاتجاه الديمقراطي الشعبي ورسم الخطوط الاساسية لتطور المجتمع الجزائري ديمقراطيا ومنها تطوير الثورة الزراعية التي مرت بثلاث مراحل ، كل مرحلة انجزت بعدة زمنية ، وحققت انجازات ذات طابع معين -تتجاوز المرحلة الاخرى ومع ان هذه المراحل لم تكن هي النهائية في تطوير الثورة الزراعية الا انها كانت الاساس الذي دفع الثورة الزراعية الى الامام فالمرحلتان الاوليتان تمثلتا في حصول الفلاحين بانفسهم على الاملاك الشاغرة التي تركها الاستعماريون اولا ثم حصولهم على مجموع الاملاك التي تركها المعمرون ثانيا، وقد مكنت هاتان المرحلتان في آن واحد من ارفاء رفيتين : احداهما وطنية ، وات انه لا يمكن على الاطلاق ان تترك أجود الارض بايدي الاجانب الذين امتلكوها بوصفهم ممثلين وباسلوب فج شرعي ، ورفية اجتماعية من جهة اخرى اذ ان عامل الارض قد انتقل بفعل التسيير الذاتي الى صف المنتج المستغل المسؤول واصبح يقطف ثمار عمله ومبادراته الشخصية كاملة .

اما المرحلة الثالثة من مراحل تطور الثورة الزراعية فهي تهدف ، وقد بدات بالفعل في ازالة اللامساواة التي قلت قائمة بعد ذهاب المعمرين ، في نظام ملكيات المواطنين وذلك لالغاء استغلال الفلاحين وخلق الظروف الملائمة لتعميم الاستغلال الجماعي للارض بشكل تدريجي لان المشكلة الزراعية هي ملكية الارض وكيفية استغلالها وما هي الا مظهر من مظاهر مشكلة الفلاحين الواسعة في الميدان الاقتصادي . اي مشاكل الانتاج والتمويل والتسويق والعلاج والتثقيف .. الخ .

وفي القطاع الفلاحي ان اي معالجة لمشاكل الفلاحين لا يمكن ان تكون ناجزة في ظل الثورة الديمقراطية البرجوازية الا اذا استكملت مهام التحرر الوطني الديمقراطي بشكل جذري وفي مقدمتها المشكلة الزراعية

لانها من المشاكل الكبرى التي تواجه الثورة في مرحلة ما بعد الاستقلال بل تعتبر من اهم المشاكل وخاصة في الجزائر ، لقد تحمل هذا القطاع بتوابعه الاجتماعية كل آثار الاستعمار طيلة قرن وثلاثين سنة من الاحتلال الاجنبي تحمل ثقل الحملات التي شنت على الجزائر في نطاق الارض والبشر لمحو جميع مقوماتها والفصل بين الاثنين بجدار من حديد ، وهذا ما البته الخارطة الزراعية التي استلمتها حكومة الثورة بعد الاستقلال، التي شرحت هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشته البلاد زمن الاستعمار حيث كانت جميع الاراضي الخصبة مزرعة للاستعماريين والرقعة الباقية هي الارض الفقيرة التي حصر فيها الشعب الجزائري باكمله ، ومن السهل تصور الحالة التي يوجد فيها الفلاح الجزائري فيما تبقى له من هوامش المساحات القابلة للاستغلال اذا ما قارنا هذا القطاع بجانب قطاع اخر عملاق حائز على مزايا الطبيعة والامكانيات الضخمة من رؤوس الاموال والاطارات الفنية والتجهيزات العصرية والاساليب العلمية والايدي العاملة المحلية التي تسخر باجور لا تكاد تذكر .

ولقد ظل هذا التمايز بين القطاعين الزراعيين مصحوبا بصراع عنيف دفع فيه الجزائريون ثمنا باهظا .

الاجراءات الثورية بعد الاستقلال

بعد ان قام الفلاحون والعمال الزراعيون بالاستيلاء على اراضي واملاك المعمرين بانتفاضات ثورية لوحدهم وضعت سلطة الثورة هذه الاملاك التي اصبحت شاغرة بعد رحيل المعمرين واستيلاء الفلاحين عليها ، تحت تصرف الدولة بموجب مرسوم اوكتوبر ١٩٦٢ ثم نظمت الدولة كيفية استغلالها بقرارات اخرى صدرت في مارس ١٩٦٣ التي تم بمقتضاها انشاء القطاع المسير ذاتيا في حدود آفاق اجتماعية ووفق المرسوم الانف الذكر ، ثم تاميم المستثمرات التابعة للمعمرين ثم وضعت تحت التسيير الذاتي ، وهكذا استولى العمال الزراعيون على ما يقارب مليون هكتار من الارض الشاغرة نتيجة وضعها تحت نظام التسيير الذاتي . ثم الحق مليونان من الهكتارات من التي كان يستغلها المعمرون الى ادارة العمال المباشرة .

ان هذه الاجراءات التي اتخذت في المرحلتين الاولى والثانية كانت اساسية لتدعيم الاستقلال الوطني واحكام سلطة الشعب ، باجراءات لم تكن تهدف الى تحديد الملكية ولكن لاسترجاع املاك استولى عليها الاوروبيين ، بدون حق ، لهذا لم يقدر لهم تعويض لان الاقرار بالتعويض اعتراف بشرعية السرقة . وهكذا تم استرجاع ما يقارب من سبعمئة الف هكتار كانت بايدي المستعمرين او المواطنين من الاقطاعيين الذين تواطؤا مع الاستعمار ، ففي هذه المرحلة اصبحت الارض موزعة بين الملكية الخاصة وقطاع التسيير الذاتي وفق النسب التالية :

٧٢٠٠٫٠٠٠ هكتار ملكية خاصة .
٢٧٠٠٫٠٠٠ هكتار اراضي مؤممة وموضوعة تحت اطار التسيير الذاتي .
٩٥٠٫٠٠٠ هكتار تابعة للدولة .

ان المطرح العقاري للتسيير الذاتي يغطي حاليا مساحة تبلغ حوالي ٢٠٠٠٠٠ هكتار موزعة على ١٩٥٢ مزرعة تشغل ١٣٦٨٦٠ عاملا

وتجدر الملاحظة الى ان هذه الارقام تشمل كذلك القطاع التعاوني لقدماء المجاهدين ولكي تستطيع هذه الارض المسيرة ذاتيا والتي تضم ٥٩٪ من الانتاج الزراعي الوطني حاليا ، ان تحافظ على انتاج منتظم قادر على النمو بنسبة مرتفعة تحافظ على الاسباب الرئيسية للتغيرات الطبيعية وسياسة الري والدفاع عن الاراضي المعروفة بالتغيرات المناخية .

ان هذه الحالة تقتضي اختيار محكم لتوزيع الزراعة المتنوعة على اساس مسؤولية عمال هذه الارض حتى يمكن من زيادة الانتاج كي يلبي طلبات السوق الداخلية والخارجية، كما تهدف ادارة التسيير الذاتي الى تطوير تربية المواشي بصفة رئيسية في المزارع المختصة بزراعة العلف او بصفة اساسية في المزارع الاخرى المسيرة ذاتيا ورفع مستوى استهلاك المنتوجات اللبنية واللحم .

ان زيادة الانتاج الفلاحي هي ليست لسد حاجيات تغذية مجموع الشعب بل وكذلك لتلبية متطلبات الصناعة الفلاحية والحصول على اسواق خارجية عن طريق انتاج يستجيب كيفا وكما للقواعد الدولية في ميدان تنافس الصادرات .

دورة الثورة في التنمية والتطور الزراعي بواسطة القروض

ابتدات عملية توزيع القروض في عام ١٩٦٦ بواسطة مصالح مالية وفلاحية مركزية وجهوية كانت فيها اجهزة لعملة الوصل ، وابتداء من عام ١٩٦٨ قام البنك الوطني الجزائري بتوزيع القروض على الفلاحين عن طريق الولايات ثم الدوائر، والطريقة المتبعة في صرف هذه القروض هي ان يقدم الفلاح الراغب بالحصول على القروض ملفا الى اللجنة الجهوية التي شكلت من المسؤولين على مستوى الدائرة والولاية ثم يحال بعد دراسته على البنك الوطني الجزائري .

انواع القروض التي حددت هي :

١ – ادوات وماكنات الحرث .
٢ – الانعام التي يحتاج اليها الفلاح في حملات الحرث والحصاد والنقل بالنسبة الى المناطق التي يتطرد فيها استعمال الكائن .
٣ – تربية المواشي .
٤ – حفر الابار وبناء قنوات الري .
٥ – بناء الاصطبلات والمستودعات الفلاحية والاحواش .
٦ – اشجار الفواكه والالات الفلاحية للذين لا يملكون ارضا .
٧ – تنشيط الصناعة التقليدية في الارياف .

وهناك نوع اخر من القروض مثل الحبوب والبذائل والاسمدة ففي عام ١٩٦٦ بلغت القروض التي صرفت لهذه المرافق ٩٩٫٩٧٤٫٦٧٤ دينارا جزائريا ، وزعت حسب الملفات التي قدمت من طرف الفلاحين حيث تلقى الف فلاح ٢٤٫٥٢٥٫٦٨٦ دينارا لشراء الالات الفلاحية وتلقى ١١٫٠٢٦ فلاحا ٢٢٫٥٤٢٫٤٧٨ دينارا لشراء حيوانات الحرث والدرس والنقل ، وتلقى ١٫٥٠٠ فلاحا ٢٫٠٢٩٫٧٧٫١٥١ دينارا لتربية المواشي، ومبالغ اخرى ، قد تفوقها ، استلمها الفلاحون لتطهير مشاريع الري والصرف والمكائن الزراعية .

المحاصيل الزراعية

يعتمد على الزراعة حوالي ثلثي عدد السكان كما انها تشكل ثلث الدخل القومي وتخصص للاعتمادات الزراعية سنويا معدل ٤٤١٤٠ مليون دينار جزائري نسبتها في مجموع الاعتمادات ١٥٪ تبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في الجزائر حوالي سبعة ملايين هكتار او ما يعادل ٣٪ من مجموع مساحة البلاد تتركز الزراعة في السهول الساحلية وعلى منحدرات جبال الاطلس التي تشرف على البحر الابيض المتوسط بعد ان تم تحويلها الى مدرجات اما الهضاب العليا والاجزاء الداخلية فلا تسهم الا بمقدار قليل في الانتاج الزراعي ، لقد كانت الاراضي الجيدة تدار من قبل المعمرين الذين كان عددهم عام ١٩٤٠ حوالي ٢٥ الف وانخفض الى ١٤٤٠٠ عام ١٩٥٧ يتواجدون في سهل عنابة وحول سكيف وفي قسطنطينة ، حتى صدور قانون تاميم اراضيهم عام ١٩٦٢ ، عند ذاك تم ترحيلهم واستولى على اراضيهم الجزائريون حيث اصبحت تدار بالتسيير الذاتي .

المرحلة الجديدة التي تمر بها الثورة الزراعية في الجزائر

يتحدث قانون الاصلاح الزراعي الذي صدر يوم الاثنين الماضي ١٩٧١/١١/٨ عن اهمية السير في الطريق الاشتراكي لالغاء البؤس والجوع في الريف . وان طريقة تنفيذه يجب ان تتم بشكل تدريجي ودون تضييع اي لمحة من الوقت ، وباختصار يجب ان يتم الاصلاح الزراعي حسب منطق القانون بكيفية ثورية ، تلغي الملكيات الكبيرة وتحقق المساواة في الريف بتوزيع الاراضي المستولى عليها والزائدة عن الحد الاعلى الذي حدده القانون للفلاحين الذين يعملون فيها على اساس تعاونيات ، اما المزارع التي يملكها اشخاص غائبون عن الريف فقد تم تاميمها ، ومن اهم بنود هذا القانون هو التزامه بمبدأ "الارض لمن يفلحها" ، كما عالج القانون مشكلة التعاونيات الفلاحية معتبرا التنظيم الاجتماعي للفلاحين ليس ملازما لاصلاح الزراعي لاتجاهه فقط وانما يجب ان تشكل هذه التعاونيات في جميع المستثمرات التابعة للقطاع التقليدي فالنشاط التعاوني ضرورة حيوية لتطوير الزراعة .

ان تنمية التعاونيات ستكون من دون شك احدى المهام التي يصعب تحقيقها لانها ، تقتضي ان يكون سكان الارياف يتمتعون بصنوى معين من التربية حتى تتمكن المنظمات الوطنية من حل مشاكل الريف وهي محو الامية والعلاج الصحي ورفع المستوى الثقافي الزراعي الخ .

ملاحظات نقدية على الاجراءات الزراعية الاخيرة في الجزائر

لقد كان لهذه الاجراءات التقدمية ردة فعل في اوساط الفلاحين وسمت من القاعدة المادية الجماهيرية المتفقة بالنجوات التي احدثتها الثورة بتقليم اظافر الاقطاعيين الذين اخذوا يتحولون ويتحركون باتجاه معاد للثورة ، وحققت الخطوة الاولى لتقدم الزراعة التي جاءت مكملة للاجراءات التي اتخذها الفلاحون في اول ايام الاستقلال عندما استولوا على مزارع ومنشآت المعمرين وكذلك لقانون ١٩٦٢ الذي اقر شرعية الاستيلاء وضمنها قوانين التسيير الذاتي الا ان من الملاحظ ان هذا القانون يركز على الملكية الفردية ويعطي حدا اعلى للفلاحين ، ويقر تعويض الاقطاعيين ، ويضع استثناءات على قانون الارض لمن يفلحها تعطل بعضا من مفعوله كما لم ينص على ضرورة طرد الاقطاعيين من الريف حتى لا يؤلبوا على الاجراءات الجديدة لهذا مع الاهمية التي احدثتها هذه الاجراءات فانات حفيظة الرجعيين وحازت على تاييد الفلاحين الا انها تبقى في حاجة لان تلعب الطبقة العاملة الجزائرية دورها في الثورة الزراعية بشكل يكفل اخراج هذه الثورة من اسر برامج البرجوازية الصغيرة الزراعية القادرة على انجازها وايصالها الى نهاياتها الحاسمة لكي تدفع الثورة الديمقراطية خطوات الى الامام .

وعلى هذا الاساس يجب النظر باهتمام الى القوانين العمالية التي صدرت في نفس الوقت الذي صدرت فيه القوانين الزراعية الجديدة . ■